

وقال الكرمي: إن حاصل ما في مسألة الاستيجار للزيارة ثلاثة أوجه للأصحاب حكاه ابن سراقه.

الأول: الجواز واختاره صاحب الإيضاح والمفتاح واقتربه (١٦١).

والثاني: عدم الجواز وبه قطع الماوردي وقال: إنه عمل غير مضبوط.

والثالث: وبه قال الإمام العالم علي بن قاسم الحكمي واختاره صاحب العين وقال: إنه مبني على ما إذا حلف لا يكلم فلاناً كاتبه (١٦٢) أو راسله والصحيح عند الأكثرين أنه لا يحث فلا يصح الاستيجار وإن قلنا يحث.

قال السيد السمهودي: وهذا البناء ضعيف لأنه مبني الأيمان على العرف وأما السلام على النبي - ﷺ - فقربه مقصوده كما أن المكاتب والمراسلة يحصل بها التودد والصلة، وإن لم يسمى كلاماً.

وفهم من كلام السيد الجواز كما قال صاحب الغياب: إنه يصح الاستيجار على الدعاء عند قبره - ﷺ - (١٦٣)، وللسلام على النبي - ﷺ - نوع من الدعاء فتصيح كالدعاء كما تقدم والله أعلم.

---

١٦١ - كذا في الأصل ولعل الصواب (وأقر به).

١٦٢ - لعل الصواب (فكاتبه... الخ).

١٦٣ - انظر التعليق السابق قبل تعليقي والتعليقات التي أشرنا إليها هناك.